منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 349، جنيف، 30 تشرين الأول/ أكتوبر - 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣
الأصل: إنكليزي

البند الخامس عشر من جدول الأعمال

المستجدات في تنفيذ القرار المتعلق بعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا من منظور ولاية منظمة العمل الدولية

◀ المقدمة

١. اعتمد مجلس الإدارة، في دورته ٣٤٤ (آذار/ مارس ٢٠٢٢)، قراراً بشأن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا من منظور ولاية منظمة العمل الدولية.[١] وفي هذا القرار، طلب مجلس الإدارة من المكتب تقديم كل مساعدة ممكنة إلى الهيئات المكونة الثلاثية في أوكرانيا. علاوةً على ذلك، قرر تعليق التعاون التقني أو المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى الاتحاد الروسي تعليقاً مؤقتاً، باستثناء المساعدات الإنسانية، وتعليق الدعوات الموجَّهة إلى الاتحاد الروسي لحضور كافة الاجتماعات ذات الطبيعة التقديرية، مثل الاجتماعات التقنية واجتماعات الخبراء والمؤتمرات والحلقات الدراسية، التي يحدد مجلس الإدارة تشكيلها، مع الحفاظ على التعاون التقني أو المساعدة التقنية لمنظمة العمل الدولية لصالح كافة البلدان الأخرى التي تقع ضمن اختصاص فريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق والتابع لمنظمة العمل الدولية والمكتب القطري لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في موسكو.

٢. وفي الدورة ٣٤٨ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣) لمجلس الإدارة، وبعد النظر في التقرير الأخير المُقدم إليه بشأن المستجدات المتعلقة بالقرار، طلب مجلس الإدارة من المدير العام مواصلة تلبية احتياجات الهيئات المكونة في أوكرانيا وتوسيع نطاق الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية في مجال حشد الموارد لأوكرانيا، والاستمرار في تعزيز جهود منظمة العمل الدولية لحشد الموارد لصالح البلدان المتضررة الأخرى في كافة أنحاء أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ومواصلة

[١] الوثيقة GB.344/Resolution

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

رصد ما تركه عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا من أثر على عالم العمل.[٢] وبناءً على طلب مجلس الإدارة، فإنّ التقرير يعكس المستجدات في هذا الصدد.[٣]

◄ المستجدات العامة

٣. يستمر العدوان العسكري الروسي منذ أكثر من ٢٠ شهراً، ولا يزال يلحق الدمار في الأراضي الأوكرانية الخاضعة لاحتلال الاتحاد الروسي وفي بقية أنحاء البلاد، مع استمرار الغارات الجوية التي تتسبب في خسائر بشرية وأضرار جسيمة. وعلى الرغم من تزايد عدد اللاجئين العائدين، إلا أنّ عدد النازحين لا يزال كبيراً، مع انتشار ٦,٢ مليون لاجئ من أوكرانيا في جميع أنحاء أوروبا وما يُقدر بنحو ٥,١ مليون نازحٍ داخلياً.[٤] وإلى جانب التكاليف الإنسانية للعدوان على أوكرانيا، ألقى هذا العدوان بظلاله على الظروف الاقتصادية وظروف سوق العمل بشكل كبير. وتشبه أحدث توقعات منظمة العمل الدولية بشأن آثار الحرب على العمالة في أوكرانيا التوقعات السابقة، لأنّ النمو الاقتصادي بقي في أدنى حدّ له.[٥] ويستمر إدماج اللاجئين الأوكرانيين في أسواق العمل المضيفة في التحسّن.[٦] وشكل قرار المجلس الأوروبي بتمديد توجيه الحماية المؤقتة حتى ٤ آذار/ مارس ٢٠٢٤ خطوة مرحباً بها للاستمرار في ضمان حصول الأشخاص الفارين من أوكرانيا على فرص العمل والخدمات الاجتماعية الأساسية. وتشير المعلومات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلدان مضيفة كثيرة إلى زيادة في توفير الخدمات التي تركز على العمالة، بما في ذلك برامج التدريب المهني وبرامج التدريب في مجال المهارات. كما تشير إلى أنّ اللاجئين تلقوا المشورة والدعم للحصول على فرص عمل في هذه البلدان.[٧]

٤. وفي الوقت نفسه، كانت المستجدات الاقتصادية في الإقليم الفرعي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أفضل مما كان متوقعاً، الأمر الذي بدَّدَ المخاوف إزاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الأوسع نطاقاً. وفي عام ٢٠٢٢، سجلت بلدان القوقاز وآسيا الوسطى معدلات نمو اقتصادي بنسبة ٤,٨ في المائة، وهو أعلى من المتوقع، على الرغم من التوقعات الاقتصادية الكارثية مع بداية عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، تبدو التوقعات لعام ٢٠٢٤ مشجعة: فمن المتوقع أن يتباطأ النمو ليسجل نسبة ٤,٢ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، قبل أن يرتفع قليلاً إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٤.[٨] وعليه، في عام ٢٠٢٢ كان نمو الوظائف في الإقليم أعلى من المتوسط على مدى عدة سنوات.

٥. ويعود التطور الإيجابي للأداء الاقتصادي وأداء سوق العمل في هذا الإقليم الفرعي، جزئياً، إلى استفادة البلدان من الزيادة المفاجئة في تجارة المرور العابر نتيجة للتدابير المُتَّخذة من أجل التحايل على العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاتحاد الروسي.[٩] علاوةً على ذلك، أدت الحرب إلى تدفق العمال المهرة والشركات ورؤوس الأموال من الاتحاد الروسي إلى الإقليم الفرعي، مما حفَّزَ الاستهلاك والخدمات.[١٠] وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٢٢، زادت الصادرات

---

[٢] الوثيقة GB.348/PV، الفقرة ٩٩.

[٣] تجسّد البيانات الواردة في هذا التقرير الوضع حتى ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣. وإن لزم الأمر، سيقدم المكتب إلى مجلس الإدارة تقريراً شفوياً عن المستجدات منذ ذلك التاريخ.

[٤] انظر:
UNHCR, "Operational data portal – Ukraine refugee situation" and IOM, "Global Data Institute Displacement Tracking Matrix", accessed 24 August 2023.

[٥] انظر الوثيقة GB.348/INS/5/2، الفقرة ١١. أكد المكتب مؤخراً التوقعات الواردة في تلك الوثيقة، استناداً إلى مصادر بيانات إدارية إضافية.

[٦] انظر: UNHCR, *Lives on Hold: Intentions and Perspectives of Refugees and IDPs from Ukraine #4*, 6 July 2023

[٧] انظر: UNHCR, *Ukraine Situation: Regional Refugee Response Plan - 2023 Mid-Year Report*, 18 August 2023

[٨] انظر:
IMF, Regional economic outlook – Middle East and Central Asia: *S*afeguarding *M*acroeconomic *S*tability amid *C*ontinued Uncertainty, 2023.

[٩] قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية.

[١٠] انظر:
EBRD, *Regional Economic Prospects in the EBRD Regions – Getting by: High inflation weighs on purchasing power of households*, May 2023.

من أرمينيا وقيرغيزستان إلى الاتحاد الروسي بأكثر من الضعف مقارنةً بالعام السابق.[١١] بالإضافة إلى ذلك، هناك طلب قوي على العمال المهاجرين من البلدان المجاورة في الاتحاد الروسي الذي يعاني من نقص في العمالة، لأسباب ليس أقلها تدفق العمال الروس إلى الخارج. وكان التعافي القوي نسبياً للروبل الروسي بعد الانخفاض الحاد في بداية الحرب عاملاً قوياً في الحفاظ على القوة الشرائية للتحويلات المالية في بلدان منشأ العمال المهاجرين طوال عام ٢٠٢٢ وأوائل عام ٢٠٢٣، لكنّ التقلبات الأخيرة للعملة قد تكون نذيراً لتدهور الوضع في المستقبل.

◄ الأثر على الوظائف وسُبل العيش والمنشآت

٦. بسبب ندرة البيانات، لا يمكن تقدير آثار العدوان على أوكرانيا على عالم العمل إلا بشكل غير دقيق وفي ظل قدر كبير من عدم اليقين. ومع ذلك، لا تزال تقديرات منظمة العمل الدولية تشير إلى أنّ خسائر العمالة في أوكرانيا فادحة.

٧. وتُشير التقديرات الواردة في الإصدار العاشر من مرصد منظمة العمل الدولية بشأن عالم العمل إلى أنّ العمالة في أوكرانيا تراجعت بنسبة ١٥,٥ في المائة في عام ٢٠٢٢، أي ما يعادل خسارة ٢,٤ مليون وظيفة.[١٢] وتأكدت هذه التقديرات مؤخراً من خلال تحليل مصادر البيانات الإدارية وهي لا تزال مستقرة، بما أنّ وضع الاقتصاد الكلي لم يتغير بشكل جذري. وبناءً على طلب الحكومة الأوكرانية، أعدّ المكتب توقعات بشأن العمالة على أساس التنبؤات بالناتج المحلي الإجمالي لوزارة الاقتصاد. وتُظهر التوقعات نقصاً حاداً في فرص العمالة ستعيق تحقيق هدف النمو الطموح في أوكرانيا حتى عام ٢٠٣٢، مما يدل على ضرورة بذل جهود كبيرة من أجل تسهيل إعادة إدماج النازحين داخلياً واللاجئين العائدين، وإجراء المزيد من التدخلات الهادفة لتمكين النساء من زيادة مشاركتهنّ في سوق العمل. ومع ذلك، من غير المرجح حدوث انتعاش مستدام ونمو قوي في فرص العمل، ما لم يتحسن الوضع الأمني بشكل كبير. ومن شبه المؤكد أنّ وقف الأعمال العدائية سيرتبط بمعدلات استثنائية من الانتعاش الاقتصادي، شريطة توافر ما يكفي من القوى العاملة. وبناءً على ذلك، من المهم الآن إرساء أسس سوق العمل.[١٣]

٨. ولا يزال من الصعب تقييم تداعيات الحرب على المنشآت. وبحسب معلومات وزارة الاقتصاد، بحلول أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ انتقل ما يقرب من ٨٤٠ منشأةً إلى مناطق أكثر أمناً داخل أوكرانيا، ومنها حوالي ٦٧٠ منشأةً استأنفت أعمالها. ومع أنّ التضخم الإجمالي انخفض إيجابياً إلى ٨,٦ في المائة وخفّض المصرف الوطني الأوكراني لاحقاً سعر الفائدة الرئيسي إلى ٢٠ في المائة،[١٤] يبقى ضغط التكلفة على المنشآت مرتفعاً، ولا سيما بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء والنفط. ولا تُظهر الدراسات الاستقصائية بشأن قطاع الأعمال التي أعدها المصرف المركزي تحسينات كبيرة في التوقعات المتعلقة بقطاع الأعمال. والصعوبات اللوجيستية وارتفاع أسعار المواد الخام والمخاطر الأمنية العالية وتدمير البنية التحتية والانتعاش البطيء لسوق العمل، تشكل العوامل الرئيسية التي تقيّد النشاط الاقتصادي. والمنشآت الوحيدة التي تعتزم زيادة مستويات التوظيف هي المنشآت التجارية، في حين تنظر منشآت القطاع الصناعي وقطاع الخدمات في إمكانية خفض قوتها العاملة بشكل أكبر.[١٥]

٩. وفي ١٧ تموز/ يوليه ٢٠٢٣، أنهى الاتحاد الروسي مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وهو مشروع مهم لدرء خطر المجاعة في بلدان الجنوب، سهّل نقل أكثر من نصف صادرات أوكرانيا من الحبوب (أكثر من ٣٠ مليون طن) منذ إطلاقه في تموز/ يوليه ٢٠٢٢،[١٦] مُدَّعياً عدم تنفيذ مذكرة التفاهم الموازية التي وقعها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة

---

[١١] تفيد قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية بأن~ حصة الناتج المحلي الإجمالي لصادرات أرمينيا إلى الاتحاد الروسي ارتفعت من ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠٢٢. وعلى غرار ذلك، سجلت صادرات قيرغيزستان زيادة من ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى ٩,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢.

[١٢] انظر:

ILO Monitor on the world of work. Tenth edition: Multiple crises threaten the global labour market recovery, 31 October 2022.

وتُقابل فترة التنبؤ عند مستوى الثقة البالغ ٩٥ في المائة انخفاضاً في العمالة يتراوح بين ٨,٢ و٢٢,٧ في المائة.

[١٣] للاطلاع على التفاصيل حول تقديرات منظمة العمل الدولية، انظر الوثيقة GB.347/INS/16، الفقرة ٧.

[١٤] انظر:

National Bank of Ukraine, "Speech by NBU Governor Andriy Pyshnyy at Press Briefing on Monetary Policy Decisions", 14 September 2023.

[١٥] انظر: National Bank of Ukraine, *Monthly Business Outlook Survey*, August 2023

[١٦] انظر:

United Nations, "Black Sea Initiative exports top 30 million tonnes from Ukraine, as talks continue over renewal", 11 May 2023.

بشأن تعزيز وصول المنتجات الغذائية والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية تنفيذاً كافياً.[١٧] وبحسب المعلومات التي قدمها مكتب منسق الأمم المتحدة لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، توقفت الصادرات من ميناء أوكرانيا على البحر الأسود، ولم تصل أي سفن شحن منذ إنهاء المبادرة. واعتبرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أنّ هذه الخطوة تمثل "مشكلة خاصة لأنّ الحصاد في أوكرانيا بدأ، وثمة ضرورة لضمان الدخل والحوافز المناسبة للمزارعين الأوكرانيين بغية الاستعداد للموسم الزراعي المقبل خلال الخريف".[١٨] وانخفض مؤشر أسعار الغذاء العالمية لمنظمة الفاو مرة أخرى في آب/ أغسطس ٢٠٢٣، وبلغت العقود الآجلة للقمح أدنى مستوياتها منذ ثلاث سنوات، على الرغم من حالة عدم اليقين في البحر الأسود. وفي حين لا تتوقع الفاو أي خطر على توافر الغذاء على مستوى العالم في الأجل القصير بسبب إنهاء المبادرة، لا يزال الحصول على الغذاء بأسعار معقولة مصدر قلق. ولا ينبغي الاستهانة بالأثر السلبي الذي يمكن أن تحدثه نهاية المبادرة على مرونة النُظم الغذائية الزراعية - التي أضعفتها بالفعل أزمات متعددة مثل جائحة كوفيد-١٩ والانكماش الاقتصادي والظواهر المناخية الحادة والنزاعات. وتستمر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وتركيا لإحياء المبادرة، سعياً إلى ضمان إمدادات غذائية مستقرة إلى البلدان المتضررة في الجنوب.

١٠. وتمكنت بعض السفن التي كانت محتجزة في الموانئ الأوكرانية منذ بداية الحرب من مغادرة البلاد عبر طريق بحري جديد أنشأته أوكرانيا من طرف واحد. غير أنّ الاتحاد الروسي حذر من أنّ أي سفينة متجهة نحو أوكرانيا قد يُشتبه في أنها تحمل أسلحة وتواجه المخاطر المرتبطة بالحرب. وفي حين لم يقع أي حادث كبير حتى الآن، تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الوضع يعرّض حياة البحارة لخطر غير مبرر.

١١. وكان تدمير سد كاخوفكا يوم ٦ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣ أكبر كارثة سببتها الحرب حتى الآن. واستناداً إلى تقديرات منظمة العمل الدولية بشأن الإنتاجية القطاعية في أوكرانيا، يمكن أن تصل خسائر العمالة (السنوية) الناجمة عن هذه الكارثة إلى ٢٦ ٠٠٠ وظيفة على الأقل في القطاعين الاقتصاديين الأكثر تضرراً (٢١ ٠٠٠ وظيفة في الزراعة و٥ ٠٠٠ وظيفة في الصناعة والتجارة). ويشكل نقص المياه اللازمة للري في المناطق التي لم تتأثر مباشرةً بالفيضانات مصدر قلق بالغ، مما يعني أنّ الآثار على العمالة في الزراعة قد تكون أكثر خطورة في الأجل المتوسط. وساهمت منظمة العمل الدولية في تقييم احتياجات ما بعد الكارثة الذي أجرته حكومة أوكرانيا بالتعاون مع البنك الدولي والأمم المتحدة.

◄ الأثر على الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وعلى تنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق والتعاون الإنمائي في أوكرانيا

الحكومة

١٢. لم يتغير وضع المحاورين الرئيسيين لمنظمة العمل الدولية داخل حكومة أوكرانيا - وزارة الاقتصاد ووزارة السياسة الاجتماعية. ولا يزال هؤلاء المحاورون يعملون بكامل طاقتهم ويمهدون السبيل للانتعاش المبكر وإعادة الإعمار. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد على أنّ الدعم الدولي لأوكرانيا يجب أن يشمل المساعدات الإنسانية والمساعدات المتعلقة بالميزانية والتنمية في آنٍ واحد، ولا ينبغي أن يتبع نهجاً متعددَ المراحل، تبدأ فيه المساعدة الإنمائية من أجل تنفيذ برنامج العمل الطموح بشأن الإصلاح (بما في ذلك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي) في مرحلة لاحقة.

١٣. وعقب زيارة دراسية قام بها وفد ثلاثي أوكراني إلى مقر منظمة العمل الدولية في نيسان/ أبريل ٢٠٢٣، عقد الوفد الأوكراني إلى مؤتمر العمل الدولي جولة أخرى من المحادثات التقنية مع مختلف أخصائيي منظمة العمل الدولية، تناولت بالتفصيل الأولويات في الأشهر المقبلة. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في إعداد توقعات العمالة للسنوات العشر القادمة، مصنَّفةً حسب القطاع الاقتصادي وعلى أساس مختلف سيناريوهات الانتعاش. وتشكّل هذه التوقعات عنصراً أساسياً لوضع استراتيجية ديمغرافية ذات نوعية عالية تتصدى للشواغل المتزايدة في صفوف الهيئات المكونة الأوكرانية

[١٧] انظر:
United Nations, *Memorandum of Understanding between the Russian Federation and the Secretariat of the United Nations on promoting Russian food products and fertilizers to the world markets*, July 2023.

[١٨] انظر:
FAO, "FAO brief on the interruption of the Black Sea Grain Initiative and its potential implications on global food markets and food security", 31 July 2023.

والمجتمع الدولي إزاء نقص العمالة الذي يعيق الانتعاش الاقتصادي. وقدمت منظمة العمل الدولية دعماً تقنياً ومالياً سريعاً لإعداد التوقعات، وأُرسلت إلى حكومة أوكرانيا مسودة عن الوثيقة للتعليق عليها.

١٤. وتتمثل الأولوية الرئيسية الثانية في إعداد توقعات اكتوارية من أجل دعامة التضامن في نظام معاشات التأمين التقاعدي الاجتماعي. وأتاحت منظمة العمل الدولية تمويلاً أولياً لجمع البيانات ووضع سيناريو خط الأساس بغية تطبيق نموذجها الاكتواري. وفي مرحلة ثانية تبدأ في عام ٢٠٢٤، سيُعِدّ المكتب التوقعات ويبني قدرات اكتوارية داخل الحكومة ويضع خيارات سياسية من أجل الإصلاحات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية. وفي إطار هذه العملية، يتواصل المكتب مع البنك الدولي الذي يضع نماذج محاكاة بالغة الصغر بشأن الآثار على الفئات المستضعفة من السكان، لضمان أن تكون المشورة المقدَّمة إلى الحكومة متسقة مع النظام متعدد الأطراف.

١٥. وتتعلق الأولوية الثالثة بإدماج الفئات المستضعفة في سوق العمل، ومنهم النازحون داخلياً والمحاربون القدامى والأشخاص ذوو الإعاقة. وبفضل التمويل المقدم من العديد من شركاء التنمية، تقدم منظمة العمل الدولية الدعم في هذا المجال. ومنذ بداية الحرب، قدمت إدارة الاستخدام الحكومية الأوكرانية خدمات إلى نحو ١,٢ مليون شخص وساعدت ٣٩٠ ٠٠٠ شخص يبحثون عن عمل على إيجاد وظائف جديدة. ولكن، لا بد من زيادة هذه الخدمات، لأنه يتعين على إدارة الاستخدام الحكومية أن تغطي نحو ٢,٨ مليون عاطل عن العمل، نصفهم تقريباً ينتمون إلى الفئات المستضعفة. وفيما يتعلق بالتحدي الكبير المتمثل في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، زار كبير أخصائيي الإعاقة في منظمة العمل الدولية كييف في أوائل تموز/ يوليه ٢٠٢٣ لمناقشة التدابير الواجب اتخاذها مع الوزارات المعنية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بغرض زيادة توظيف هؤلاء الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص الذين نجمت إعاقتهم عن الحرب. واعتُبر دعم إدارة الاستخدام الحكومية لكي تكون مستعدة بشكل أفضل للمساعدة على إدماج هؤلاء الأشخاص في سوق العمل، إضافة إلى الباحثين الآخرين عن عمل، مسألة تحتاج إلى الدعم. علاوةً على ذلك، ينبغي دعم أصحاب العمل الأوكرانيين كي يتحلوا بثقة أكبر بذوي الإعاقة ويصبحوا أكثر وعياً بهم. ويجري المكتب مناقشات مع شركاء التنمية من أجل وضع برنامج دعم أوسع نطاقاً.

١٦. وتظل أنشطة منظمة العمل الدولية في أوكرانيا متسقة مع خطتها المكوّنة من ست نقاط لدعم البلد، والتي تعالج القضايا الإنسانية وقضايا الانتعاش المبكر والقضايا الإنمائية.[١٩] وتشمل هذه الخطة النقاط التالية: الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية في المجالات التي يمكن فيها لمنظمة العمل الدولية أن تضيف قيمة؛ مساعدة اللاجئين والنازحين داخلياً على الوصول إلى أسواق العمل والتعليم؛ تسهيل مجموعة من تدابير دعم الدخل؛ إدراج تدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المناطق الآمنة نسبياً من البلاد؛ دعم التنمية من خلال العمل مع الحكومة على إصلاحاتها ذات الأولوية؛ تقديم المساعدة المالية لنقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

١٧. وأحرزت أوكرانيا تقدماً كبيراً في الاستعداد للتصديق على مزيد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية. ففي تموز/ يوليه ٢٠٢٣، صدَّق البرلمان الأوكراني على اتفاقية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (رقم ١٧٠). وقدم المكتب المساعدة التقنية في كل المراحل المؤدية إلى التصديق. علاوةً على ذلك، يعمل البلد على التصديق على اتفاقية وثائق هوية البحارة (مراجعة)، ٢٠٠٣ (رقم ١٨٥)، بصيغتها المعدلة. ويكتسي هذا الصك أهمية خاصة بالنسبة لأوكرانيا، حيث توفر عدداً كبيراً من البحارة.

نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل

١٨. لا تزال نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل تؤدي دورها ولكنها تضررت بشدة من الحرب. وحسبما يرد في التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الإدارة، تتضمن المسائل الرئيسية التي تبعث على القلق لدى الشركاء الاجتماعيين فقدان رسوم العضوية وما يترتب عن ذلك من أثر سلبي على وضعهم المالي. ولا يحصل الشركاء الاجتماعيون على دعم مالي باستثناء بعض التبرعات من المنظمات الشقيقة. وهناك حاجة إلى موارد إضافية لدعم الشركاء الاجتماعيين في جهودهم المستمرة من أجل الحفاظ على عملياتهم وتكييف الخدمات التي يقدمونها إلى الأعضاء.

١٩. وتشير المنظمات الوطنية الثلاث لأصحاب العمل وقطاع الأعمال في أوكرانيا إلى أنّ المنشآت الأعضاء في العديد من القطاعات تواصل التوسع التدريجي في عملياتها منذ التحديث الأخير، مع أنّ ثلثها تقريباً لم يَعُدْ بعد إلى مستويات التشغيل المُسجَّلة قبل الحرب. ولا تزال قدرات التصدير في أوكرانيا محدودة بسبب تدمير مرافق الإنتاج وانسداد طرق النقل وزرع الألغام في الأراضي الزراعية. وألحق هذا الأمر أضراراً جسيمة بالمنشآت الزراعية والمعدنية الكبرى، التي

[١٩] انظر: ILO, *ILO's response to the crisis in Ukraine*, February 2023

تستحوذ على حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي الأوكراني ويتركز معظمها في مناطق القتال الواقعة في شرق البلاد الشرقية.

٢٠. وفي الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، واصلت منظمة العمل الدولية تقديم الدعم إلى منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال في جهودها الرامية إلى زيادة الخدمات المقدَّمة إلى أعضائها. وعلى سبيل المثال، أنشأ اتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا مكتب مساعدة جديداً للأعضاء الذين يرغبون في الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وتبشر النتائج الأولية بالخير. علاوةً على ذلك، شاركت أكثر من ٦٠ منشأةً في المعارض التجارية الدولية، مما أدى إلى توقيع عقود تجارية جديدة تُقدَّر قيمتها بنحو ٣,٥ مليون دولار أمريكي بين كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢ وتموز/ يوليه ٢٠٢٣، وأتاحت للمنشآت الاحتفاظ بحوالي ١ ٥٠٠ وظيفة.

٢١. وقدمت رابطة منظمات أصحاب العمل في أوكرانيا تدريباً إضافياً بشأن استمرارية قطاع الأعمال وقدرته على الصمود استفادت منه ٥٠ منشأة. بالإضافة إلى ذلك، جرى تدريب ١ ٢٠٠ منشأة منذ إطلاق خدمات التدريب والاستشارات في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢، وشمل موضوعات مثل اللوائح التجارية للاتحاد الأوروبي. وتعتزم الرابطة إضافة خدمة دعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تشرع في التحول إلى الطاقة المتجددة.

٢٢. وبلغ اتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا المراحل النهائية من تصميم منصة معارف بشأن "الأعمال التجارية والإعاقة"، بما في ذلك مبادئ توجيهية للمنشآت بشأن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وحملة توعية.

٢٣. ويواصل الاتحادان الوطنيان الرئيسيان لنقابات العمال - اتحاد نقابات العمال في أوكرانيا واتحاد نقابات العمال الحرة في أوكرانيا - مساعدة النازحين داخلياً، من خلال توفير المأوى لهم وتوزيع المؤن عليهم. وتساهم منظمة العمل الدولية في هذه الجهود المبذولة. وتواجه نقابات العمال صعوبات في ممارسة مهامها، لأنّ الغارات الجوية دمرت الكثير من مكاتبها. وبسبب الأثر الاقتصادي السلبي الناجم عن الحرب، بما في ذلك توقف الأنشطة التجارية وتسريح العمال، انخفضت قيمة المستحقات النقابية. وتعرض بعض المسؤولين النقابيين للفصل أو أخذوا إجازات غير مدفوعة الأجر.

٢٤. ويواصل العمال في الأراضي التي تحتلها القوات الروسية الإبلاغ عن انتهاك حقوقهم العمالية. ووفقاً لتقارير نقابات العمال، إنّ العمال يُجبرون على توقيع عقود عمل تتضمن تمديد ساعات العمل وعدم دفع ساعات العمل الإضافية. بالإضافة إلى ذلك، تفيد تقارير بشأن الانتساب القسري لنقابات العمال الروسية التي تواصل إنشاء مكاتب لها في الأراضي الخاضعة للاحتلال. وأدت ظروف العمل غير الصحية والخطيرة وغياب الحق في التعبير عن الشكاوى، إلى زيادة خطر وقوع الحوادث والإصابات. وتفيد التقارير بأنّ العمال لا يزالون معرضين للعقاب الشديد، أو حتى السجن، بسبب مشاركتهم في الأنشطة النقابية، لأنّ القوانين الروسية تقيد حرية تنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات.

٢٥. ولا يزال الوضع في محطة زابوريجيا للطاقة النووية مأساوياً ويستمر القتال في المنطقة المجاورة لها. وتواصل نقابات العمال الأوكرانية الإبلاغ عن ظروف العمل غير الآمنة. ولا تعمل الاستجابة لحالات الطوارئ ونظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين على نحو فعال. ويفيد العمال بأنهم يواصلون العمل بدون معدات الحماية الشخصية في المصنع. ويعرّض عدم استقرار إمدادات الكهرباء العمال - ومنهم محتجزون قسراً في المحطة، بحسب تقارير نقابات العمال - لخطر متزايد للإشعاعات ووقوع حادث نووي محتمل. وأُوقِفَ مَن تبقى من العمال الأوكرانيين في المصنع النووي الذين حاولوا مغادرة مدينة زابوريجيا عند نقاط تفتيش عسكرية وحُرموا من الحق في مغادرة الأراضي المحتلة. وأعربت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخراً عن مخاوفها إزاء الصحة العقلية للعاملين في مجال الطاقة النووية، إذ وردت أنباء عن وقوع انفجارات في المدن التي تأوي عمالاً في المجال النووي بالقرب من محطتي الطاقة النووية في زابوريجيا وتشرنوبيل على حد سواء.[٢٠] علاوةً على ذلك، لاحظ خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجود ألغام موجَّهة ومضادة للأفراد في محيط موقع محطة زابوريجيا للطاقة النووية، وهو ما يتعارض مع معايير الأمان وإرشادات الأمن النووي الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويشكل ضغطاً نفسياً إضافياً على موظفي المحطة.[٢١]

٢٦. وبناءً على طلب مجلس الإدارة، بدأ المكتب في رصد انتهاكات حقوق العمال في قطاعات أخرى، ولا سيما في قطاعات الكهرباء والسكك الحديدية والتعليم. وتفيد تقارير نقابية بأنّ القوات الروسية أجبرت عمال السكك الحديدية الأوكرانيين على مواصلة عملهم، نظراً للأهمية الاستراتيجية للسكك الحديدية في نقل القوات الروسية والذخائر والإمدادات الأخرى إلى الجبهة. وتشغيل القطارات في مناطق النزاع ومناولة الذخائر أمرٌ في غاية الخطورة ويعرّض العمال لمخاطر تهدد حياتهم وسلامتهم. وتشير تقارير أخرى أيضاً إلى أنّ عمال السكك الحديدية وأسرهم غالباً ما يواجهون تهديدات بالتعذيب

[٢٠] انظر: IAEA, "IAEA Director General Statement on Situation in Ukraine (Update 180)", 22 August 2023

[٢١] انظر: IAEA, "IAEA Director General Statement on Situation in Ukraine (Update 175)", 24 July 2023

والاغتصاب والموت، وأنّ بعض العمال تعرضوا للخطف والعنف وسوء المعاملة والتعذيب بسبب رفضهم التعاون. بالإضافة إلى ذلك، أُجبر عمال السكك الحديدية الأوكرانيون على الانضمام إلى نقابات العمال الروسية.

٢٧. وتفيد نقابات المعلمين الأوكرانيين ومنظمة التعليم الدولية بأنّ المعلمين الأوكرانيين أُجبروا على تدريس المناهج المؤيدة لروسيا والمشاركة في الدعاية الموالية لها. والأشخاص الذين رفضوا التعاون في البداية أُجبروا على الإذعان في نهاية المطاف، وذلك تحت تهديد السجن أو التعذيب أو الموت. ويتعرض المعلمون الذين يواصلون تدريس المنهج الأوكراني سراً أو نقل الكتب الأوكرانية إلى الآباء والأطفال لمخاطر شخصية كبيرة. وتشير تقارير إلى مقتل بعض المعلمين، في حين وردت مزاعم بشأن ترحيل معلمين آخرين إلى الاتحاد الروسي. وترغم القوات الروسية أيضاً المعلمين الأوكرانيين على الانتساب إلى نقابات العمال الروسية.

٢٨. وواصل المكتب عقد اجتماعات منتظمة مع المنظمة البحرية الدولية وممثلي حكومة أوكرانيا ونقابة عمال النقل البحري في أوكرانيا والاتحاد الدولي لعمال النقل والغرفة الدولية للشحن البحري والعديد من المنظمات المعنية برفاه البحارة بشأن أثر عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا على البحارة. ويلاحظ المكتب بقلق بالغ أنّ الاتحاد الروسي أعلن أنّ الاتحاد الدولي لعمال النقل منظمة غير مرغوب فيها، مما يعرض أي شخص يتعاون معه للغرامات المحتملة والسجن بمقتضى القانون الروسي، الأمر الذي يثير تساؤلات تتعلق بالحرية النقابية. وفي الوقت نفسه، تؤكد تقارير أيضاً وقوع إصابات في صفوف عمال الموانئ في حوض نهر الدانوب، مما يثير مخاوف إزاء سلامة العاملين في البنية التحتية للنقل المدني.[٢٢]

٢٩. وأعربت نقابة عمال النقل البحري الأوكرانيين لمنظمة العمل الدولية عن قلقها إزاء انخفاض عدد البحارة الأوكرانيين في القطاع البحري العالمي بسبب الحرب. وبما أنّ أوكرانيا هي تقليدياً من أكبر خمسة بلدان تورّد القوى العاملة في مجال القطاع البحري، قد تفقد هذا المركز تدريجياً. وناشدت النقابة منظمة العمل الدولية من أجل التعاون الإنمائي سعياً إلى تحديث نظام التعليم في مجال التدريب البحري، بسبب تدمير بعض مرافق التدريب التابعة لها أثناء الحرب. وأعدت منظمة العمل الدولية ونقابة العمال مذكرة مفاهيمية ويسعيان حالياً إلى الحصول على الدعم المالي من شركاء التنمية. وفي الآونة الأخيرة، تعرض مكتب النقابة في مدينة إسماعيل لدمار جزئي خلال هجوم روسي على مرافق الميناء ومستودعات الحبوب.

٣٠. وفي ضوء التقارير الصادرة عن نقابات العمال بشأن انتهاكات حقوق العمل الأساسية لأعضائها في الأراضي المحتلة في أوكرانيا، رسخت منظمة العمل الدولية تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال حقوق العمل في أوكرانيا. ونُوقش وضع العمال الأوكرانيين في الأراضي المحتلة خلال حلقة عمل عُقدت في كييف في تموز/ يوليه ٢٠٢٣ حضرها ممثلون عن نقابات العمال الأوكرانيين ومنظمة العمل الدولية وIndustriAll ومؤسسة فريدريك إيبرت. واطلعت نقابات العمال على آليات الإبلاغ عن انتهاكات حقوق العمال التي وفرتها بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. وستُدرج البعثة في منشوراتها المقبلة تقارير عن الانتهاكات الفردية للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل. فضلاً عن ذلك، اكتسبت نقابات العمال فهماً أفضل عن عملية تقديم الشكاوى أو الاحتجاجات بشأن هذه الانتهاكات إلى هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

التعاون الإنمائي

٣١. يستفيد المكتب من الجهود المبذولة سابقاً من أجل زيادة حشد الموارد اللازمة لعمله في أوكرانيا.[٢٣] وفي حزيران/ يونيه ٢٠٢٣، وافقت حكومة بلجيكا على مشروع مدته سنتان يهدف إلى منع الاستغلال في العمل والاتجار بالبشر، وإلى تعزيز تنمية المنشآت وتقديم الدعم لتمكين الشركاء الاجتماعيين من تحسين الخدمات التي يقدمونها إلى الأعضاء في أوكرانيا. وفي وقت سابق من هذا العام، خصصت منظمة العمل الدولية تمويلاً من الحساب التكميلي لميزانيتها العادية من أجل مشروع مدته سنتان يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل في أوكرانيا من خلال توسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال. وتدرس سويسرا تقديم الدعم إلى شراكات التوظيف المحلية كإجراء لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مناطق مختارة من أوكرانيا حيث يمكن بدء تدخلات الإنعاش المبكر.

---

[٢٢] انظر:
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Statement by the Humanitarian Coordinator for Ukraine, Denise Brown, on the latest attack hitting Ukraine's Danube Port", 3 September 2023.

[٢٣] للاطلاع على التفاصيل، انظر الوثيقة GB.347/INS/16 والوثيقة GB.348/INS/5/2.

٣٢. بالإضافة إلى ذلك، كثفت منظمة العمل الدولية تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، أجرى المكتب دراسة عن عمالة النازحين داخلياً والتحديات الكامنة في سوق العمل، ونظّم حلقة عمل بشأن الاستعدادات لسوق العمل في مرحلة ما بعد الحرب، ويُعِدُّ حالياً نُهجاً برنامجية مشتركة بشأن هجرة اليد العاملة.[٢٤] واستمر التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال دعم سبل عيش النازحين داخلياً، وتقديم حلول لرعاية الأطفال بغية تمكين النساء من الانضمام إلى القوى العاملة وتعزيز أماكن العمل الخالية من الوصم والعنف والتحرش. وتجري مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مسألة دعم برامج سوق العمل النشطة. وهناك تبادلات متكررة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن المساواة في الأجور، وخاصة فيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية لأوكرانيا من أجل المساواة بين الجنسين.[٢٥] وجرى تبادل المعارف مع منظمة الفاو بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأثر تدمير سد كاخوفكا على سوق العمل في قطاع الزراعة. ويساعد هذا التعاون على تنسيق دعم الأمم المتحدة لأوكرانيا، ومن المتوقع أن يؤدي إلى برامج مشتركة وحشد الموارد.

٣٣. وعرضت منظمة العمل الدولية أيضاً دعمها لمرفق أوكرانيا التابع للاتحاد الأوروبي، وهو أداة مخصصة لدعم إنعاش أوكرانيا وإعادة إعمارها وتحديثها.[٢٦] وتتمثل إحدى دعائم هذا المرفق في مؤازرة خطة أوكرانيا، التي تعتزم الحكومة الأوكرانية تقديمها بحلول نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعهدت الحكومة بإنشاء أفرقة عاملة تعكس الفصول الخمسة والثلاثين من مكتسبات الاتحاد الأوروبي بحلول أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣. وسيشارك المكتب في الفريق المعني بالسياسة الاجتماعية والعمالة.

٣٤. وفي ٢١ و٢٢ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣، اشتركت أوكرانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في استضافة مؤتمر إنعاش أوكرانيا الأخير في لندن، الذي حضره كبار المسؤولين في منظمة العمل الدولية. وألقى المدير العام بياناً بالفيديو في جلسة حضرها ممثلون عن المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية وهدفت إلى ضمان تماسك التدخلات ومواءمتها داخل النظام متعدد الأطراف. وسلط الضوء على أهمية العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في سبيل تحقيق الانتعاش السريع في البلاد وشدد على ضرورة تقديم المساعدة الإنمائية بالتوازي مع المساعدات الإنسانية والدعم المالي. وأظهرت نتائج المؤتمر علامات تحول في أوساط الجهات المانحة نحو تقديم المساعدة الإنمائية.

٣٥. ومنذ مشاركته في مؤتمر إنعاش أوكرانيا، ظلّ المكتب يُتابع مع الهيئات المكونة الأوكرانية وشركاء التنمية وآليات التنسيق بين الجهات المانحة لضمان إمكانية أن تقدم منظمة العمل الدولية أفضل دعم ممكن لاستراتيجية الانتعاش في أوكرانيا. وتمثل هذه الاستراتيجية فرصة لتعزيز النمو الغني بفرص العمل وإبراز دور معايير العمل الدولية في ضمان المعاملة العادلة والمنصفة للعمال وأصحاب العمل. واستناداً إلى الاتفاقات الموقعة في الآونة الأخيرة، تستقر حافظة التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية في أوكرانيا عند مستويات ما قبل الحرب (١٣ مليون دولار أمريكي). ولم تقرر بعد جهات مانحة كثيرة تعمل مع منظمة العمل الدولية في أوكرانيا استهلال مشاريع للإنعاش وإعادة الإعمار، إلى جانب المساعدات العسكرية والمالية والإنسانية المُتاحة.

وضع موظفي منظمة العمل الدولية في أوكرانيا

٣٦. تستخدم منظمة العمل الدولية حالياً عشرة موظفين في أوكرانيا ولديها أربعة وظائف شاغرة إضافية في مشاريع للتعاون الإنمائي (مقارنة بـ ١٤ موظفاً قبل اندلاع الحرب). وبعد تقييم أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة واعتماد خطة مفصّلة في أوائل عام ٢٠٢٣، استُكملت عودة الموظفين المرحلية إلى مباني المكاتب الجديدة المشتركة مع مفوضية شؤون اللاجئين في كييف. ولا تزال الحياة اليومية لموظفي منظمة العمل الدولية مرهقة بسبب الغارات الجوية الروسية المستمرة على كييف وغيرها من المدن في أوكرانيا. ويحق للموظفين الدوليين الحصول على إجازات راحة واستجمام منتظمة خارج أوكرانيا، وقد اتخذ المكتب تدابير إضافية للتخفيف من الضغط الذي يتعرض له الموظفون الوطنيون أيضاً. ويبقى واجب الرعاية أولوية المكتب القصوى.

٣٧. ومن أجل المضي قدماً، يرصد المكتب قدرته التشغيلية بصورة وثيقة، مع إيلاء الأولوية الرئيسية لتعزيز وجوده في أوكرانيا. وتتقدم عملية الاختيار لشغل منصب المدير القُطري في كييف والمفاوضات مع حكومة أوكرانيا بشأن التوقيع على اتفاقية البلد المضيف. وسيعمل المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية لأوروبا وآسيا الوسطى مباشرةً مع الهيئات

[٢٤] انظر: ILO, "ILO, IOM help pave road for post-war labour market in Ukraine", 20 July 2023

[٢٥] انظر:
ILO, "Despite the war Ukraine keeps up the reform process: addressing the gender pay gap is high on agenda", 12 June 2023.

[٢٦] انظر: European Commission, "Recovery and reconstruction of Ukraine"

المكونة وممثلي المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وأوساط الجهات المانحة خلال زيارة إلى أوكرانيا من المقرر إجراؤها في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، بهدف تحديد مجالات العمل المستقبلية وإعداد الأرضية للتنفيذ الفعال.

◄ الأثر على الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وعلى تنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق والتعاون الإنمائي في البلدان المتضررة الأخرى في المنطقة

٣٨. بالإضافة إلى تقديم الدعم إلى الهيئات المكونة في أوكرانيا، تركز منظمة العمل الدولية أيضاً على تحسين الوضع في جمهورية مولدوفا، حيث أثّرت الحرب في أوكرانيا على نحو شامل وعميق، بسبب قربها الجغرافي وعلاقاتها الاقتصادية الوثيقة مع أوكرانيا والاتحاد الروسي على حد سواء. وعلى الرغم من القيود الاقتصادية التي تعاني منها جمهورية مولدوفا، قدمت الدعم إلى الكثير من اللاجئين الأوكرانيين. وبالاستناد إلى أساس نصيب الفرد، استضافت جمهورية مولدوفا عدداً من الأوكرانيين أكثر من أي بلد مجاور آخر.

٣٩. وتواصل منظمة العمل الدولية تقديم الدعم التقني إلى الهيئات المكونة في مولدوفا من أجل تعزيز فرص العمل اللائق للمجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء. وخلال الأشهر الأولى من الحرب، قام الاتحاد الوطني لنقابات العمال في جمهورية مولدوفا بتوفير مقره لاستضافة اللاجئين الأوكرانيين، وقدم أكثر من ٢٠ ٠٠٠ ليلة من الإقامة. وتستمر النقابات المولدوفية في دعم نظيراتها الأوكرانية وتقديم التسهيلات لاستضافة دورات تدريبية تنظمها منظمة العمل الدولية. علاوةً على ذلك، أقامت منظمة العمل الدولية شراكة مع إدارات تفتيش العمل في جمهورية مولدوفا وأوكرانيا بغية حماية اللاجئين والمجتمعات المضيفة من الاتجار بالبشر والاستغلال في العمل.

٤٠. علاوة على ذلك، ساعدت منظمة العمل الدولية جمهورية مولدوفا على المضي قدماً ببرنامج إصلاح واسع النطاق لتحسين مستويات معيشة المواطنين ودعم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومن خلال المشاورات مع منظمة العمل الدولية والشركاء الاجتماعيين، اعتمدت الحكومة المولدوفية برنامج عمل جديد يراعي قضايا الجنسين من شأنه أن يستمر حتى عام ٢٠٢٦. ويتعلق جزء من هذا البرنامج بتوسيع شراكات محلية بشأن العمالة، سعياً إلى تعزيز إدماج النساء والشباب بشكل خاص في سوق العمل. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، دخل ٤٠٠ ٢ شاب ليسوا في التعليم أو العمل أو التدريب (منهم ٣٨٥ ١ امرأة) إلى القوى العاملة في إطار هذا البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة العمل الدولية مساهمات تقنية في المناقشات المتعلقة بإصلاحات الحد الأدنى للأجور في جمهورية مولدوفا.[٢٧]

٤١. وفي وقت سابق من هذا العام، استهلت سويسرا دعم تدخلات منظمة العمل الدولية بشأن خلق فرص العمل في جمهورية مولدوفا من خلال مشروع مدته سنتان.[٢٨] وتقدم السويد الدعم المالي لمنظمة العمل الدولية من أجل المساعدة على تضييق فجوات العمالة بين الجنسين من خلال أساليب مبتكرة لرعاية الأطفال. ويجري الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية مفاوضات بشأن مشروع للتعاون التقني من أجل تعزيز إصلاح مؤسسات سوق العمل الرئيسية، ولا سيما إدارة تفتيش العمل الحكومية ووكالة الاستخدام الوطنية. والنمسا وليختنشتاين ومنظمة العمل الدولية في صدد وضع الصيغة النهائية لاتفاق مشروع بشأن تنمية المهارات في سبيل تحقيق مستقبل أكثر اخضراراً في جمهورية مولدوفا.

٤٢. وبغية دعم نقابات العمال في الإقليم، سيعقد مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية دورة بشأن العمل اللائق والسلام والقدرة على الصمود في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وتهدف الدورة إلى تدريب ممثلي العمال من أوكرانيا وبولندا وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا بشأن تنفيذ توصية العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، ٢٠١٧ (رقم ٢٠٥) والتي تركز على استحداث فرص العمل وتعزيز العمل اللائق أثناء حالات الأزمات الناجمة عن النزاعات والكوارث.

٤٣. ويواصل المكتب القطري لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في موسكو تقديم التعاون والمساعدة التقنيين إلى جميع البلدان في الإقليم الفرعي باستثناء الاتحاد الروسي وبيلاروس،[٢٩] مع إجراء التعديلات اللازمة لضمان تقديم خدماته. واستُكملت عملية تسليم المسؤولية عن جورجيا من المكتب القطري لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى إلى فريق الدعم التقني المعني

---

[٢٧] انظر: ILO, *An empirical assessment of the minimum wage for evidence-based social dialogue in the Republic of Moldova*, 2023

[٢٨] انظر: ILO "ILO and SECO launch collaboration to accelerate employment creation in Moldova", February 2023

[٢٩] أرمينيا وأذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

بالعمل اللائق والتابع لمنظمة العمل الدولية والمكتب القطري لأوروبا الوسطى والشرقية في بودابست بحلول ١ تموز/ يوليه ٢٠٢٣. ونُظمت حلقة العمل الأولى في أيلول/ سبتمبر لتعريف الهيئات المكونة بالعملية الرامية إلى إنشاء برنامج قطري للعمل اللائق في جورجيا. واستمرت المساعدات التي يقدمها المكتب إلى الهيئات المكونة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز في المجالات التقنية المذكورة في التقارير السابقة المقدَّمة إلى مجلس الإدارة، سواء من حيث المساعدة التقنية التي يقدمها فريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق والتابع لمنظمة العمل الدولية في موسكو أو من خلال تنفيذ مشاريع التعاون الإنمائي.[٣٠] ويقوم المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى برصد التطورات ويتعاون أيضاً مع الهيئات المكونة والجهات المانحة لتلبية الاحتياجات والفرص الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، حدثت تطورات إيجابية في حشد الموارد لصالح الإقليم الفرعي، إذ جُمع حوالي ٤,٥ مليون دولار أمريكي من أجل تمويل المشاريع الجديدة المحتملة. وتعكس هذه الزيادة في الحافظة تنوعاً في الجهات المانحة، إذ تمنح هذه الأموال جهات مانحة تقليدية لمنظمة العمل الدولية، منها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير وشركة Inditex متعددة الجنسيات لصناعة الملابس وشراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتستمر المحادثات مع الجهات المانحة، وبعض مقترحات المشاريع قيد المراجعة أو أُدرجت في القائمة النهائية للنظر في تمويلها.

وضع موظفي منظمة العمل الدولية في الاتحاد الروسي

٤٤. لا يزال المكتب القطري لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في موسكو يعمل بكامل طاقته. والوضع الأمني يخضع للمراقبة بصورة وثيقة، بالتعاون مع إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة، وتتماشى عمليات التشغيل المستمرة للمكتب مع التقييمات الأمنية التي أجرتها الإدارة المذكورة بشأن الأمن في موسكو. ويواصل المكتب توسيع نطاق تدابير المرونة المؤقتة الإضافية للموظفين بما يتماشى مع واجب الرعاية، بما في ذلك خيار الانتقال مؤقتاً إلى مباني منظمة العمل الدولية في بودابست. واختار أربعة موظفين دوليين العمل من بودابست. وبعد تحليل التكاليف/ الفوائد، يرى المكتب أنّ الاحتفاظ بالمباني الحالية في موسكو هو الخيار الأفضل.

◄ مجالات تدعو إلى مزيد من العمل

٤٥. في ظل الظروف المتغيرة في أوكرانيا واستقرار تدفقات اللاجئين في البلدان المجاورة، يعيد المكتب النظر في الخدمات التي يقدمها بغية تجسيد أحدث الاحتياجات ذات الأولوية للهيئات المكونة. ويهدف إلى تعزيز القدرة على التنفيذ من أجل إعادة الإعمار والإنعاش في أوكرانيا ونحو تحقيق إدماج أفضل للاجئين والمجتمعات المضيفة في سوق العمل في البلدان المتضررة الأخرى، الأمر بما يتماشى مع الاحتياجات ذات الأولوية بالنسبة للهيئات المكونة الأوكرانية ومع نتائج مؤتمر لندن لإنعاش أوكرانيا.

٤٦. وفي أوكرانيا، تساعد مسارات العمل المتعددة على بناء قاعدة الأدلة التي ستتيح مزيداً من التدخلات الهادفة في مجال السياسات وبناء القدرات في المستقبل. وتعتبر البيانات والتحليلات بمثابة الأساس لوضع المزيد من برامج المساعدة. وفي مناخ من عدم اليقين العميق، من المهم بشكل خاص القيام بالأشياء بهذا الترتيب. وتركز التدخلات في أوكرانيا على "التعلم بالممارسة" ويجب أن تكون قابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة. وكي يحافظ المكتب على المرونة، عزز جهود التنسيق الداخلي ودعا إلى اتساق السياسات تجاه الهيئات المكونة الأوكرانية وشركاء التنمية.

٤٧. وهناك حاجة إلى تمويل إضافي من أجل تلبية الطلب المتزايد على مساعدات منظمة العمل الدولية نتيجة الحرب. ويواصل المكتب المشاركة في بذل الجهود الرامية إلى جمع الأموال بغية المساعدة على تشكيل عملية إنعاش وإعادة إعمار أوكرانيا تكون غنية بفرص العمل وتحترم مبادئ العمل اللائق. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل المنظمة بنشاط مع أوساط المانحين. وتجري الآن مناقشات ثنائية متعددة، ويواصل المكتب المشاركة في جميع المنتديات الدولية ذات الصلة. وفي هذا السياق، يبقى المكتب على اتصال وثيق مع الهيئات المكونة الأوكرانية في كل خطوة، سعياً إلى ضمان أن يستند دعم منظمة العمل الدولية إلى الطلبات الفعلية ويلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للهيئات المكونة. وتجري متابعة نهجٍ مماثلٍ في بلدان متضررة أخرى في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى.

[٣٠] للاطلاع على التفاصيل، انظر الوثيقة GB.347/INS/16 والوثيقة GB.348/INS/5/2.

◄ مشروع القرار

٤٨. في ضوء المستجدات الناشئة في أوكرانيا والواردة في الوثيقة GB.349/INS/15، والقرار المتعلق بعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا من منظور ولاية منظمة العمل الدولية، الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته ٣٤٤ (آذار/ مارس ٢٠٢٢)، ومع مراعاة المناقشات التي جرت والإرشادات المقدمة خلال دورته ٣٤٩، فإنّ مجلس الإدارة:

(أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة؛

(ب) أكد من جديد بالغ قلقه بشأن استمرار عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، بمساعدة حكومة بيلاروس، وبشأن أثر هذا العدوان على الهيئات المكوّنة الثلاثية في أوكرانيا - العمال وأصحاب العمل والحكومة المنتخبة ديمقراطياً - وعلى عالم العمل خارج أوكرانيا؛

(ج) حث الاتحاد الروسي مجدداً على أن يوقف عدوانه بصورة فورية وغير مشروطة وأن يسحب قواته من أوكرانيا؛

(د) حث الاتحاد الروسي مجدداً على أن يفي بجميع الالتزامات الناشئة عن تصديقه على اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦ بصيغتها المعدلة، فيما يتعلق بصفة خاصة بإعادة البحارة إلى أوطانهم وحصولهم على الرعاية الطبية؛ اتفاقية الحماية من الإشعاعات، ١٩٦٠ (رقم ١١٥) فيما يتعلق بتعرض العمال لإشعاعات مؤينة في سياق عملهم؛ اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) والبروتوكول التابع لها، ٢٠١٤؛

(ه) أكد من جديد دعمه الثابت للهيئات المكونة الثلاثية في أوكرانيا، وطلب إلى المدير العام أن يواصل الاستجابة لاحتياجات الهيئات المكونة في أوكرانيا وأن يوسع جهود منظمة العمل الدولية في حشد الموارد، بما في ذلك في مؤتمرات المانحين الدولية المقبلة بشأن الإنعاش وإعادة الإعمار ورحب بالمستجدات المتعلقة بإنشاء مكتب قطري لأوكرانيا تابع لمنظمة العمل الدولية في كييف؛

(و) طلب إلى المدير العام الاستمرار في تعزيز جهود حشد الموارد لصالح البلدان الأخرى المتأثرة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛

(ز) طلب إلى المدير العام أن يواصل رصد أثر العدوان الروسي على أوكرانيا على عالم العمل وأن يُقدِّم إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٥٠ (آذار/ مارس ٢٠٢٤) تقريراً عن آخر المستجدات في ضوء القرار، بما في ذلك مواصلة مشاركة منظمة العمل الدولية مع هيئات الأمم المتحدة المعنية برصد انتهاكات حقوق الإنسان وأوضاع العمال في المجالين البحري والنووي.